



الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

قاعدة بيانات الإتحاد العربي للنقابات Arab Trade Union Confederation Data Base

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

قاعدة البيانات

بطاقة تعريفية

العنوان:	المنطقة العربية عند نقطة تحوّل
الموضوع:	إقتصاد
المؤلف:	يزيد صايغ
صورة:	
النوع:	مقال تحليلي
اللغة:	عربية
سنة النشر:	21 آب/أغسطس 2014
المصدر:	الحياة تم نشر هذا المقال في جريدة
الرابط الإلكتروني للمصدر:	لا يوجد

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

المنطقة العربية عند نقطة تحوّل

منذ عام واحد بالضبط، قُتل مئات المدنيين العزل في هجوم بالأسلحة الكيماوية على ضواحي دمشق التي كانت خاضعة لسيطرة المعارضة السورية. للحظة، كان من المحتمل وضع النزاع المسلح السوري على مسار جديد. فمن جهة، كان بمقدور ضربة عقابية أميركية أن تدفع إلى انشقاقات كبيرة داخل جيش الرئيس بشار الأسد، كان يمكن أن تؤدي إلى سقوط نظامه. وبالأهمية ذاتها، كان سيؤدي ذلك أيضاً إلى وقف التراجع في وضع الثورة المسلحة وتغيير ميزانها الداخلي، ليستبق الصعود الحاسم لتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش). من جهة أخرى، أدى الاتفاق حول إزالة الترسانة الكيماوية السورية، الذي نتج من الوساطة الروسية، إلى فتح المجال واسعاً أمام جهد دبلوماسي أميركي-روسي مشترك ناشط وفعال لإنهاء الحرب الأهلية الدامية. وكان النجاح في سورية سيشكل قاعدة صلبة للجهود المشتركة القوية الأخرى في أنحاء أخرى من المنطقة، بما فيها العراق.

غير أنّ العالم قد تغيّر منذ ذلك الوقت. فباتت سورية بلا إطار دبلوماسي للمفاوضات بعد انهيار محادثات جنيف ٢ في شباط (فبراير) الماضي، وتواجه ما يبدو أنه نزاع مسلح بلا نهاية. ويزيد من تعقيد الأمر الصعود المتفجّر لتنظيم «داعش»، الذي يهدّد بقاء العراق كدولة موحّدة والحكم الذاتي لإقليم كردستان على حدّ سواء. كما أنه مدّ ساحة المعركة إلى لبنان مؤخراً، ولو مؤقتاً. ولكن الأهمّ من ذلك هو التدهور الحاد في علاقات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع روسيا إثر الأزمة الأوكرانية، ما يغلق الباب أمام التعاون الدبلوماسي في الشرق الأوسط. ومن شأن القطيعة، إن طالت، أن تحوّل الموارد السياسية والمالية الاستراتيجية عن المنطقة، وهي بحاجة ماسّة إليها.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.



يزيد صايغ

إلا أنّ مخاطر وتحديات أخرى تلوح في الأفق أيضاً. فليبيا تقترب من الحرب الأهلية، وتواجه خطر التقسيم الذي يهدّد أيضاً العراق وسورية واليمن. وفي موازاة ذلك، يشجّع إعلان «الخلافة الإسلامية» من قبل «الدولة الإسلامية في العراق» الجهاديين في بلدان أخرى على التهيؤ لإطلاق إماراتهم الإسلامية أسوة بالعراق. أمّا مصر، أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان، فلا تواجه خطر الحرب الأهلية أو التقسيم، ولكنها تسير على درب الكارثة الاجتماعية. فقد ساهم المزيج من المعونات السخية من بعض دول الخليج ومن المعدّلات المرتفعة للقمع الداخلي، في تأجيل الكارثة مؤقتاً، ولكنّه غير كافٍ لمعالجة مشكلات مصر الاقتصادية الأساسية وتوعّكها السياسي العميق. إذا وقع الانفجار الاجتماعي، فسيكون مكلفاً للغاية وربما يعصى على الاحتواء.

ليس جميع البلدان العربية في خطر. ولكن مجتمعة، تجد المنطقة العربية نفسها عند حلول حقبة تاريخية تشبه ربع القرن المليء بالتقلّبات والصراعات الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي تولّت خلاله الدول العربية الحديثة الاستقلال السيطرة المباشرة على سكّانها وأرضها ومواردها الطبيعية وآليات الحكم، وتعلّمت كيف تدير سياساتها الخارجية والدفاع الوطني. فالآن، كما في ذلك الحين، ثمة تحديات تواجه شرعية الحدود وبنى السلطة، واصطفافات إقليمية متبدّلة، وتهديدات متبادلة عبر الحدود، واضطرابات سياسية تعكس التحوّلات الاجتماعية-الاقتصادية الطويلة الأجل.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

في عقد الخمسينات، أدت هذه الديناميكيات إلى نشوب «الحرب الباردة العربية»، التي لم تنته سوى بعد حلّ الحرب الأهلية في اليمن في منتصف عقد الستينات وبعد حرب الـ١٩٦٧ الكارثية مع إسرائيل، واللذين أدّيا إلى المصالحة الباقية بين مصر والمملكة العربية السعودية. وكان دور المؤسسات المتعدّدة الأطراف، وخصوصاً جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، في حلّ النزاعات وإدارة الأزمات ضعيفاً وغير فاعل حينها، وهو كذلك الآن أيضاً. ومرة أخرى، تجد الدول العظمى المهيمنة سابقاً بريطانيا وفرنسا في الخمسينات، والولايات المتحدة اليوم – نفسها في حالة انسحاب كامل أو جزئي، ما يخفّف القيود على الفاعلين المحليين، ويغيّر تقديراتهم للمخاطر والفرص.

لكن التاريخ لا يعيد نفسه. فقد أعقب زوال الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية – الذي انكشف جلياً في الشرق الأوسط إبان التدخّل الفاشل في قناة السويس في عام ١٩٥٦ – تنافس القوتين العملاقتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، الذي أحدث استقطاباً إقليمياً حاداً من جهة، ولكن أدّى أيضاً إلى الاستقرار الاستراتيجي من جهة أخرى. لكن الوضع يختلف الآن. فقد مثل تدخّل حلف «الناتو» في ليبيا في عام ٢٠١١ ذروة، غير أنّ استجابة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لسلسلة أحداث في المنطقة منذ ذلك الوقت جاءت هزيلة إلى درجة اللامبالاة: القتل «المخطط له» للمتظاهرين في مصر في آب (أغسطس) ٢٠١٣، كما أسمته منظمة «هيومن رايتس ووتش»، والانفجار الداخلي المتسلسل في ليبيا منذ أيار (مايو) ٢٠١٤، والقتل والدمار الكبيران اللذان ألحقتهما إسرائيل بالمدنيين في قطاع غزة في تموز (يوليو) وآب (أغسطس)، وحتى التقدّم السريع لتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» منذ حزيران (يونيو).

كما تختلف الردود العربية على حالة التقلّب والانتقال الجيو-سياسي الحالية عنها في الحقبة السابقة، من نواحٍ حاسمة الأهمية. فالدول الحديثة الاستقلال بعد عام ١٩٤٥ كانت تعاني من قلّة الخبرة وغير حصينة حتى أن غالبية بلدان شمال أفريقيا وساحل الخليج، إضافة إلى السودان، لم تنل

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

استقلالها سوى في فترة ١٩٥١-١٩٧١ - وكانت تنقصها التنمية الإدارية والسياسية. ولكن بات أغلبها الآن نامياً أكثر من المطلوب، متسلحاً بالأجهزة البيروقراطية والأمنية المضخّمة، وبعقودٍ من الخبرة في مراقبة المواطنين وحماية الحدود والأنظمة الحاكمة - تلك هي الدول «الشرسة»، كما سمّاها عالم السياسة الراحل نزيه أيوبي.

غير أن هذه الخبرة لم تجعل الدول العربية أكثر كفاءة بشكلٍ ملحوظ في توفير الحاجات الأساسية والخدمات والمنافع العامة، ولا في تأمين التكافؤ في ذلك. ولم تجعلها الصلادة أكثر تقبلاً للتنوّع الديني أو المذهبي أو الإثني أو الجهوي لسكّانها ومواطنيها، ولا أكثر رحمةً على العموم. بل على العكس، فالأرجح أن الدول العربية أقلّ قبولاً الآن، مقارنةً مع سنوات تكوينها الأولى، للضغوط التي تُمارس عليها من أجل إحداث التغيير السياسي، وأقل استعداداً أو قدرةً على إدراج الإصلاحات التي تتيح التحسينات الحيوية في المجال الاقتصادي والتكافؤ الاجتماعي.

بالنسبة إلى غالبية الدول العربية، يجعلها كل ذلك في طريق هابط. فقد أدّى عدم المساواة الاقتصادي وبدائية نظم الرعاية الاجتماعية في حقبة الاستقلال في أغلب البلدان العربية إلى عدم الاستقرار السياسي، ما أدّى في نهاية المطاف إلى تغيير الأنظمة الحاكمة أم إلى محاولات متكرّرة لتغييرها. ولكن لم تكن الهوة بين الأثرياء والفقراء شاسعة كما هي الآن. ولا يقلّ عن ذلك أهمية أن تعداد سكّان الدول العربية آنذاك كان أقلّ، وأكثرهم من قاطني الأرياف، ما أتاح توفير الكفاية الغذائية بثمن معقول للأكثرية. بينما ازداد عدد السكّان الآن أضعافاً عدّة، وتعاضم عدد الذين يعيشون عند أو دون خط الفقر، وتحوّلت الأكثرية إلى قاطني المدن والمناطق الحضرية، ما يجعلهم معتمدين على الاستيراد والدعم الغذائيين.

نظراً إلى هذه الخلفية، يتّسم الإخفاق الاقتصادي لعدديّ متنامٍ من الدول العربية.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

– بما فيها دول مصدّرة للنفط مثل العراق وليبيا – بأهمية خاصة. ويفسّر ذلك تراجع الخطاب الإيديولوجي الأقوى لحقبة الاستقلال، أي القومية العربية، لصالح أشكال متنوّعة من الإسلام السياسي، التي تزداد حدة ونزوعاً طائفياً. ويعكس ذلك التحوّلات الاجتماعية إلى حدّ كبير: فقد تبنّت بعض الطبقات «الشعبية» القومية العربية، لكنها بقيت نتاجاً وحقلاً للنخب والمثقفين أساساً، بينما غالباً ما تنتشر السلفية اليوم (ونظيرتها الشيعية) في أوساط الطبقة العربية «الدونية» الضخمة والمتنامية.

يرى البعض في ذلك قوة الهوية الطائفية. ولكنه يكشف في الواقع تآكل وتحوّل بُنى القوة السياسية والاجتماعية والثروة الاقتصادية على مرّ العقود منذ أن استقر النظام الإقليمي العربي في أوائل عقد السبعينات. فإن فشلها في التطور بطرق تستجيب للتحوّل الاجتماعي، وبطرق ديموقراطية في إعادة الهيكلة الاقتصادية، قد جعل أغلب الدول العربية، إن لم يكن جميعها، تعاني في مجابهة التحديات المعقّدة لعالم اليوم. ولا توجد قوة خارجية لديها القدرة على توفير المعونة أو التدخّل بالحجم والنطاق المطلوبين لحلّ مشاكل المجتمعات العربية. بل ولم يُعدّ مؤكداً أن المنطقة العربية تتّسم بالأهمية الكافية لتوليد مثل ذلك الاهتمام لدى القوى الخارجية باتت الدول العربية عند نقطة تحوّل. ولقد تجاوز بعضها تلك النقطة، بينما يترتّب على الدول الأخرى أن تسلك خيارات صعبة كي تتجنّبها.

الحياة تم نشر هذا المقال في جريدة

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.